

ان رجلا طلق زوجته طلقة وجيئة ثم جازى من يكتبها فقال له الكاتب
وهو لا يعلم قد تم طلاق منه قال لها اجتدي على ما في صداك بطلقة فقال
لها ذلك هو يريد بالطلقة الاولى انما طلقة اخرى فلما جازى بها الخاطب
باطل له مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع كذلك كما لو اقرضت على قوله
الاول وقد مر الكلام فيه من انه لا طلاق الاضلاف **س** قال للسفيهة
ان ابراهيم فانت طالق فقال ابراهيم ببع الطلاق كما نقله ابو العزالي
عن شيخه الجلال البلخي في قوله صرح به الخوارزمي في كتابه في الخلع
وليس كقول السفيهة خالعتك على فقلت قبل حيث وقع رجعا
لان ما حث فيه تحليق فلا يقع الا بوجود الصفة خلافا لما توهمه
بعض المشايخين مشيها لم يقول لها خالعتك على **ق** قال الجلال البلخي
فلو قال للسفيهة ان اعطيتي انما فانت طالق فاعطتها ثم نطق بالاربع
من احتمالين فانه لم يحضر له المندوب ليست كالامه لان نكاحها هو المندوب
بخلاف السفيهة **ت** قيل لوقال الامم ان ابراهيم من صداك
فانت طالق فابراة من ذلك كالتعليق باعطاء ما يقين من المثل والعليق
ابراة السفيهة فلا يقع شيء لعدم حصول البراءة فيه نظر ولا نزاع في انه لو اراد
ان ابراهيم ابراهيم ان لا يقع خالعتك على ان اعطيتيني اراد صحيحا
ينبغي ان لا يقع ايضا ويجوز قولهم ان اعطيتيني على اذا طلق الاقرب
ان لا يقع ايضا في التعليق على ابراهيم لعدم حصول الصفة المدق عليها
ويعرف بين اعطاءها هذه بان لا يوجد صورة الاعطاء فوقع الطلاق

لكن في نسخة اخرى من رسالة ق
ابراة صا حنا عن رسالة ق
سنة خمس وعشرون مائة
الاسانيد

لذلك لا تعلق حتى السعد الذي اعطته اياه افسدناه ورجعنا لهم المثل
خ قال لها ان ابراهيم فانت طالق فقال ابو البراءة في هذا
كتاب في البراءة عند الوالي العزالي قال في هذا الاصح انه صرح
في البراءة لطلق الله صرح في الطلاق بخلاف باعك الله فكلانية في البيع
لكن هل يقع به هذا الطلاق المعلق على ابراهيم قال الوالي العزالي لا يقع لعدم
وجود الصفة لان التعليق على الفضا خاصة ولم يوجد ولم يقع مقامه
ما يورد معناه **و اما المسئلة الثانية** **ق** وهو ان يقول
الزوج ان ابراهيم من صداك فانت طالق فان ابراهيم في مجلس التواجب
وصرحت بصداقها او نوتته وهو ايمان الصداق وهي مطلقه التصرف
شرعا ووقع الطلاق بانها كقول الشيخان عن فتاوى الفقهاء وجزم الامام
في النهاية وها في القاضي ابو بكر الشاشي وابن الصبان والغزالي والوالي العزالي
والبليغي وقال ابن الاستاذ وان الرجعة انه الحق مشيها اذ رجعي
مشيها الى انه الحق وكذا الزركشي وكذا غيره عن فتاوى القاضي حسين
انه يقع رجعا لكن تعقب بان الذي في الفتاوى ليس فيه التصريح ولا فيه
ان ابراهيم فقط وهذا ظاهر في وقوعه رجعا اذ لم ينوشها فعيينا
ولم توافق المرأة عليه كما قدمناه في المسئلة الاولى **ت** قيل
ما قدمناه له فيما اذا علم الزوج بالبراءة منه فاهل اعطاه ولا طلاق اضلا
وكذا علم الزوج فقط وان علمته وحدها وقع الطلاق رجعا كما قدمناه
في المسئلة الاولى لوجود الصفة المعلق عليها واعلم انه متى علق



Copyrighted material